جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات والحلول

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات و الحلول

ضمن المحور الثالث:

(القوانين والتشريعات والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((لجان تقصِّي الحقائق ودورها في تدعيم المصالحة الوطنية: لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا أنموذجاً))

الباحث : السيد/ أحمد بشير سالم عطية

مكان العمل: كلية القانون زلطن ـ جامعة صبراتة

الدرجة العلمية : ليسانس قانون

التخصص العام و التخصص الدقيق : قانون

0922339879 Tytahmd59@gmail.com

1444هـ - 2023 م

الملخص:

تهدفُ هذه الدراسة إلى تحديدِ مفهومِ لجانِ تقصِّي الحقائق، والتعرُّف على الدور الذي تقوم به في سبيل إنجاحِ المصالحة الوطنية، وقد اعتمدتِ العديدُ من الدولِ في ترسيخِ المصالحة الوطنية ببلدانها على آلية لجان تقصّي الحقائق، من ذلك جنوب أفريقيا التي أنشأت لجنة الحقيقة والمصالحة، وأسندتها مهمة البحثِ عن الحقيقة والسعيَ نحو المصالحة، وقد أُتبعت في هذا البحث المنهجَ التحليلي، وخَلُصَتِ الدراسة إلى أن لجان تقصي الحقائق يمكن أن تصبح بديلاً ذا جدوى لأعمال الثأر والانتقام بسعيِها لإرساء مصالحةٍ من شأنها تشجيعُ الحوار، والتفاوض بين الأطراف المتنازعة من خلال ما تضطلع به من اختصاصات كفيلةٍ بكشف حقيقة ما جرى من أحداثٍ ومعالجةِ أسباب الصراع، وخلصنا أيضاً إلى اعتماد لجنة الحقيقة والمصالحة في سبيل إرساء دعائم المصالحة على مبدأ العفو من أجل الحقيقة، الأمر الذي ساعد في نجاحها واعتبارها من أفضل التجارب على الإطلاق، وعليه نوصي بدراسة التجربة الجنوب أفريقية، والاستفادة منها في إنشاء لجنة تقصٍّ للحقائق أكثر كفاءة وفعالية، قادرةٍ على دفع عجلة العدالة والمصالحة الوطنية قدماً.

Abstract :

This study aims to define the concept of truth commissions, and to identify the role they play in the success of national reconciliation,

and many countries have relied on the mechanism of truth commissions to consolidate national reconciliation in their countries, including South Africa, which established the truth commission.

And reconciliation and entrusted it with the task of searching for the truth and striving towards reconciliation.

In this research, the analytical method was followed, and the study concluded that fact-finding committees can become a viable alternative to acts of revenge and retaliation by seeking to establish reconciliation that would encourage dialogue and negotiation between the conflicting parties through what they are involved in.

One of the specializations capable of revealing the truth about the events that took place and treatment The reasons for the conflict, and we also concluded that the truth and reconciliation commission relied in order to lay the foundations for reconciliation on the principle of amnesty for the sake of truth, which helped in its success and considered it one of the best experiences ever, and accordingly we recommend studying the South African experience and benefiting from it in establishing a more efficient and effective fact-finding committee capable of advancing justice and national reconciliation.

المقدمة :

من الطبيعيّ أن تسود حالة الاضطراب والفراغ السياسي عقِبَ قيام الثورات والإطاحة بنظام الحكم في البلاد، والدخول في مراحل انتقاليةٍ تنتهي باستقرار أركان الدولة من جديد، ولكن ما حدثَ في ليبيا عند قيام الثورة عام 2011م من انتشار السلاح، وتكتل الجماعات المسلحة، التي اتخذت الجهويةَ والمناطقيَّة أساساً لها، كان له الأثر العظيم في إطالة المراحل الانتقالية وتعطُّل استقرار البلاد، ومع الانقسام السياسي الحاصلِ اليومَ تعدُّ المصالحة الوطنية أحدَ أهم المخارج الآمنة من هذه الأزمة، التي تزداد تزامناً مع ظهور الشعاراتَ الداعية إلى تمزيق النسيج الليبي وإثارة النزعات الطائفية بين أبناء الشعب الليبي الواحد.

وللحديثِ عن إجراء المصالحة الوطنية، لابدَّ من اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تساعدَ في إقناع كافة شرائح المجتمع بضرورة الدخول في عملية التصالح، من ذلك جبرُ الضرر عن طريق التعويض، والبحثُ في ملف المفقودين والمعتقلين، وكذلك العمل على إعادة كافة النازحين داخل البلاد وخارجها، وتحديد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، ومعرفة الحقيقة حول ما جرى من أحداثٍ، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق تفعيل دور لجان تقصي الحقائق، وقد اعتمدت بعضُ الدول الأفريقية التي نجحت في الخروج ببلدانها من الأزمة السياسية التي تعصف بها، وإجراء المصالحة الوطنية على دور لجان تقصي الحقائق، من ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي أُنشئت بموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة عام 1995م، ولعبت دوراً محوريّاً في إعادة اللحمة الوطنية، دون إهدار لحقوق ضحايا نظام الفصل العنصري، ودون حرمان الطبقة الحاكمة السابقة من فرصة إعادة تأهليهم، وإمكانية العفو عنهم، مرجحةً لمنطق الحاجة للفهم وتغطية عوامل الفرقة بحجاب العفو، عوضاً عن الاستسلام للرغبة في الانتقام، وتمكنت من ابتكار نموذجٍ للتصالح زاوجَ بين هاجس طيّ ماضي الانتهاكات الجسيمة، وبين واجب عدم النسيان، واستندت فكرة اللجنة على اعتراف المجرمين بما قاموا به من اضطهاداتٍ مخالفة لحقوق الإنسان، مقابل طلب العفو عنهم، أو ما يسمى بالعفو المشروط، ووصل إلى اللجنة ما يقارب السبعة آلاف طلبٍ للعفو، ويمكن القول عموماً أن لجنة المصالحة الوطنية الجنوب أفريقية كانت عنصراً أساسياً في حصول التصالح الوطني بين مختلف الأعراق في جنوب أفريقيا،

والانتقال إلى ديمقراطية حرَّةٍ كاملة، بعد تربُّع نظام الفصل العنصري على الحكم قرابة الثلاثِة عقودٍ، وبالرغم من بعض الأخطاء إلا أنه يُعتقد عموماً ـ إن لم يكن بالإجماع ـ أن التجربة الجنوب أفريقية كانت ناجحة.

وسأتناول بالبحثِ دورَ لجان تقصّي الحقائق في تدعيم المصالحة الوطنية، مستشهداً بتجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، من خلال مبحثين يسبقهما مبحث تمهيدي، أشرنا فيه إلى مفهوم المصالحة الوطنية، ثم جاء المبحث الأول عن ماهية لجان تقصي الحقائق، والاختصاصات التي تضطلعُ بها، ومدى مساهمتها بشكل عامٍ في تدعيم المصالحة الوطنية، وفي المبحث الثاني كان الحديث عن دور لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا في إنجاح المصالحة الوطنية، معرجاً في ختام هذا المبحث على مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الجنوب أفريقيّة في خلق لجنة تقصّ للحقائق، تكون قادرةً على الأخذ بليبيا نحو الحقيقة والعدالة، والمصالحة الوطنية الشاملة.

وعليه جاءَ **تقسيم البحث** كالآتي:

المبحث التمهيدي : المصالحة الوطنية في ليبيا، المفهوم والإشكالية .

المبحث الأول: البعدُ النظري للجان تقصي الحقائق.

المبحث الثاني : تجربةُ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا في إنجاح المصالحة الوطنية.

الخاتمة ، وفيها : نتائجُ البحث، فتوصياتُ الباحثِ.

إشكالية البحث :

تتحدد إشكالية البحث في التساؤل الآتي: ما هو دور لجان تقصي الحقائق في تدعيم أواصر المصالحة الوطنية؟، ويتفرعُ عن التساؤل الرئيسي للبحثِ عدة تساؤلاتٍ فرعية، منها:

1. ما مفهوم المصالحة الوطنية، وما الإشكاليات التي تثيرها على الساحة الليبية؟

2. ما المقصود بلجان تقصي الحقائق، وما خصائصها، والآليات التي تعتمدها في كشف الحقيقة؟

3. كيف تهيئُ لجان تقصي الحقائق الطريقَ نحو المصالحة الوطنية، أي بمعنى: كيف تتم المصالحة من خلال هذه اللجان؟

4. كيف يمكن الاستفادة من لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب أفريقية، في إنشاء هيئةٍ تحذو حذوها وتدفعُ بالمصالحة الوطنية الليبية قدماً؟

منهجية البحث :

اقتضت المنهجية العلمية في هذا البحثِ أن يستعين الباحثُ بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الوصف والتحليل لماهية تقصي الحقائق وخصائصها والوظائف التي تضطلعُ بها، بغيةَ الوصول إلى نظرةٍ واضحةٍ عن الدور الذي تلعبُه في تدعيم المصالحة الوطنية، كما تم الاستعانة بمنهج الدراسة المقارنة في دراسة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، وما قامت به في تعزيز فرص المصالحة وإحلال السلام والاستقرار، ومدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحثِ في كشف الأغوار حول لجان تقصي الحقائق ومساهمتها الفاعلة في وضع أسس المصالحة الوطنية، من خلال كشف الحقيقة التي تعدُّ أحد متطلباتها الأساسية، ثم أنه لا شك في أن تسليط الضوء على تجارب الدول الناجحة في تحقيق المصالحة له أهمية كبرى، تتمثل في إمكانية الاستفادة من الصالح منها، وتلافي أوجه ضعفها وعورها.

أهداف البحث :

يهدفُ هذا البحث إلى التعرف على :

1. مفهوم المصالحة الوطنية، وأهم الإشكاليات التي تطرحها على الساحة الليبية .

2. ماهية لجان تقصي الحقائق، وكيفية إنشائها والداعي من وراء ذلك.

3. الدور التي تلعبه لجان تقصي الحقائق في وضع أسس المصالحة الوطنية، بالاستشهاد بالتجربة الجنوب الأفريقية .

4. كيف استطاعت لجنة الحقيقة والمصالحة إحلال السلام والمصالحة في جنوب أفريقيا، بعد عقودٍ من الاضطهاد العنصري، وهل من الممكن استيقاء هذه التجربة وتطبيقها على الحالة الليبية.

المبحث التمهيدي: المصالحة الوطنية في ليبيا ، المفهوم والإشكالية :

يتناولُ هذا المبحث مفهوم المصالحة الوطنية وما تثيره من إشكالياتٍ مشاهَدةٍ على الساحة الليبية؛ وذلك توطئة للقارئ الكريم لفهم موضوع هذه الدراسة، حيث سيكون من الصعوبة بمكانٍ الوقوفُ على دور لجان تقصي الحقائق في تدعيم المصالحة الوطنية، ما لم نعلم مفهوم المصالحة الوطنية ابتداءً، ثم التمعن في بعضِ الإشكاليات التي يطرحها مشروع المصالحة في ليبيا، ولا أدلَّ على أهمية معرفة ذلك، من تزايد اهتمام المجتمعاتِ البشرية بموضوع المصالحة الوطنية، على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن دعوة شريعتنا الإسلامية السمحة إلى انتهاج طريق الصلح والمصالحة عند حصول الخصام والشقاق .

المطلب الأول ـ مفهوم المصالحة الوطنية:

تربطُ كلمة المصالحة الوطنية بين كلمتين لكل منهما مفهومها ودلالتها، وعليه وجب تفكيك الكلمة لغوياً، للوصول إلى المعنى الكامن وراء تركيبتها :

1. المصالحة ـ (لغةً) : صالحَ ـ مصالحةً ـ وصلحاً، وصالحه : سالمه، وفي لسان العرب لابن منظور: الصَّلاح: ضد الفساد، والصلاح مصدر مصالحة، والعرب تؤنثها، وأصلحَ بينهم وصالحَهُم مصالحةً، والمصالحةُ: المسالمةُ بعد المنازعةِ، واستقامُ الحال إلى ما يدعو إليه العقلُ والشرع[1]، وفي مختار الصحاح، المصالحةُ: المصافاةُ وإزالةُ أسبابِ الخصام[2].

والمصالحةُ ـ (اصطلاحاً): هي عملية جعل طرفين في نزاعٍ يقبلون حلاً يرضي كليهما، ويكون الوسيط بينهما ثالثاً ليس طرفاً في النزاع، وهي بخلاف التحكيم تكون بمحض إرادةٍ ولا تلزم المتنازعين بقبول الحل المقترح[3]، ويراد بالمصالحةِ تجاوز الخلافاتِ والعودة إلى بناء أواصر الألفة والمحبة بين المتقاطعين .

---

[1]) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار الفكر، لبنان، 2001، ص516 .

[2]) زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان ،(ب . ت)، ص288.

[3]) أحمد خورشيدة النوري، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1999، ص287.

2. الوطنية ـ (لغةً): اسم مؤنث منسوب للوطن، والوطن هو المكان الذي ولد فيه الإنسان وترعرع فيه، أو البلد الذي يقيم فيه، يقال: أوطن فلانٌ أرضاً إذا اتخذها محلاً وسكناً له[1]، أما الوطنيةُ (اصطلاحاً): فقد اختلفت تعريفات الوطنية باختلاف مناهجهم الفكرية، فمنهم من عرَّفها بالأمة، ومنهم من جعلها عقيدةً يوالي عليها ويعادي، فللوطنيةِ تعريفاتٌ شتىً وضعتها العلوم الإنسانية، منها:

أ. تقديس الوطن بحيث يكون الحب فيه والبغض لأجله والقتال واجبٌ في سبيله.

ب. العاطفة التي تعبر عن ولاء الإنسان للبلد.

ج. الانتماء إلى دولة معينة، يدين لها بالولاء والإخلاص التام[2].

3. المصالحة الوطنية : لم يتفق الباحثون على تعريف واحدٍ مشتركٍ للمصالحة الوطنية، وقد يكون ذلك راجعٌ إلى اختلاف مناهجهم الفكرية، ووجهة نظرهم إلى المصالحة الوطنية من حيث حدودها وأبعادها، فهي ـ عند البعض ـ "عملية التوافق الوطني التي على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، تكون قائمةً على التسامح وإزالة صراعات الماضي من خلال آليات محددة"[3].

وهي أيضاً عملية لاحقةٌ تعقبُ حدوث الصراعات والأزمات وتهدف إلى إنهائها، وإحلال السلام مجدداً، وعلى هذا الأساس يعرّفها أستاذنا الدكتور الكوني اعبودة بأنها" عمليةٌ حتميةٌ تلي سقوط نظام استبدادي أو حربٍ أهلية، و تتطلب تطبيق آليات العدالة الانتقالية، من كشفٍ لحقيقة ما جرى من أحداثٍ ومحاسبةٍ للمذنبينَ ـ الذين ارتكبوا جرائم تمس حقوق الإنسان ـ وجبر الضرر وإصلاح للمؤسسات، تفادياً للتكرار"[4]، ويرى آخرون أن المصالحة الوطنية برزت كموضوع بحثٍ واهتمامٍ؛ بسبب الحاجة إلى وسيلةٍ لحل المنازعات التي أصبحت تندلع بين الفيْنة والأخرى، خاصةً في الواقع

---

[1]) موسوعة عالم المعاني : معنى (وطن) ، على الموقع الالكتروني : www.almaany.com

[2]) أحمد خورشيدة النوري، المرجع السابق، ص298 .

[3]) يوسف عناد زمل، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، قراءة ثقافوية أنثر وبيولوجية، مجلة لاك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثالث عشر، ص226 ، وانظر : خالد التومي ،الأزمة الليبية والمصالحة الوطنية ، المعهد المصري للدراسات، متاحٌ على : www.eipss.org

[4]) الأستاذ الدكتور الكوني علي اعبودة ، خلال الندوة التي عقدتها كلية القانون زلطن جامعة صبراتة ، بتاريخ 2022/8/25. بعنوان" العدالة الاجتماعية ومشروع إعادة بناء الدولة" .

الحالي، وما يشهدهُ من اختلافات فكريةٍ وأيديولوجيةٍ، بحيث تهدفُ إلى حفظ السلم وتحقيق العيش المتناغم، فيعرّفون المصالحة الوطنية: " وسيلة لحل الخلافات والأزمات بين الأشخاص أو الدول وُدياً وسلمياً، وإعادة العلاقات التي كسرت بطريقة إيجابية، لخلق سلم مستدام، وتمتاز عن غيرها من الوسائل السلمية من حيث التكاليف والشمولية وجذرية الحل".[1]

في حين عدّها البعضُ ضرباً من أضرب العدالة الانتقالية، التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضٍ يسوده الانقسام، إلى مستقبل يشتركُ فيه الجميعُ.[2]

ويمكنُ أن نصُوغَ تعريفاً إجرائياً للمصالحة الوطنية بما يخدم سيرورة هذه الدراسة، وهو أن المصالحة الوطنية "عملية التصدي لإرث الماضي ومعالجة أخطائه، وصولاً لتحقيق الأمن والاستقرار والتوافق، ويتضمن ثلاث مراحل رئيسية تبدأ بالاعتراف بالحقيقة، وأن هناك أخطاءً قد حدثت، ثم محاولة تجاوزها بالعفو والمسامحة والتعويض وجبر الضرر في مرحلة ثانية، والعمل على بناء مستقبل آمن وسلم مستدام، مع تأكيد القضاء على أسباب الصراع وإفرازاته، ووضع آليات تمنع العودة إلى الصراع" وبناءً على هذا التعريف يمكن أن يُصب في خانة المصالحة الوطنية كل المبادرات والمحاولات الرامية إلى تحقيق السلم في مجتمعاتٍ عرفت النزاع .

ويرى باحثون بوجود العديد من أشكال المصالحة الوطنية، يستند كل منها على معيار محدد، فهناك مصالحة من أعلى لأسفل وأخرى من أسفل لأعلى، استناداً على اتجاه المصالحة الوطنية، وهناك تقسيمات أخرى تستند على معايير عدة كعمق تأثير وشمولية المصالحة، أو تبعاً لامتدادها الموضوعي أو الزمني ... إلخ[3]، إلا أنه يمكن القول أن جميع أشكال المصالحة الوطنية تدور في فلك العناصر الآتية :

أ. السعي إلى احترام الثوابت الوطنية، والعمل على الارتقاء بالوطن الواحد .

---

[1]) محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ـ جامعة الجزائر 1، 2008، ص225.

[2]) فاطمة محمد وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013، ص11.

[3]) لمزيد التفصيل ، انظر: سرحان رعاش، تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر، دراسة مقارنة بين الجزائر وجنوب أفريقيا، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2022 ، ص18 .

ب. التصدي لصراعات الماضي ومخلفاته، وكل ما من شأنه أن يسبب الفرقة والتنافر .

ج. التعالي عن الخلافات والقبول بالآخر والتعايش معه، و إعطاء بعض التنازلات لتحقيق ذلك، والابتعاد عن منطق المطالبة " بكليب حياً ".

د. اتخاذُ خطوات تصحيحية، تهدف إلى جبر الضرر، و تخفيف جراح المظلومين، وتطبيب الداء الذي أدى إلى نشوب الصراع، والعملُ على منع تكراره من جديدٍ.

وأخيراً فإن مفهوم المصالحة الوطنية وإن كان كثير التردد على ألسنة الليبيين في الأعوام العشرة المنصرمة، إلا أنها ليست إبداعاً ليبياً غير مسبوقٍ، فقد طرحت كحل مثالي لبعض النزاعات التي استفحلت في بعض المجتمعات، وآليةً لرأب الصدع ولم شتات المجتمعات المنقسمة على ذاتها، ويرى البعض[1] أن مصطلح المصالحة الوطنية قد حاز صيته المعروف اليوم عقب النجاح الباهر الذي حققته لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا عام 1995م في إرساء دعائم المصالحة الوطنية التي أنهت حقبة الاضطهاد العنصري ، ومن ذلك الحين تسعى المجتمعاتُ التي تعاني من شبح الانقسام والصراعات إلى تكثيف جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية كونها تمثل عنوان المرحلة الجديدة " رأب الصدع وإعادة بناء الدولة ".

المطلب الثاني ـ إشكاليات المصالحة الوطنية في ليبيا:

لعلَّ الأوضاع التي تمر بها ليبيا في الوقت الراهن جعل البلاد في مفترقِ طرقٍ، فلا يخفى على القاصي والداني الانقسامُ الذي حلَّ بالبلاد والعباد على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، ناهيك عن تمزق النسيج الاجتماعي، فالصراع الدائر في البلاد له أوجه متعددةٌ، فهو صراعٌ عسكريٌ سياسيٌ وأيديولوجيٌ واقتصاديٌ، يحمل في طياته الطابع الجهويَّ والقبلي، وعليه فإن طرح مشروع المصالحة الوطنية كحلٍ لهذا الصراع يثير العديد من التساؤلات والإشكاليات، التي سنتطرق لبعضٍ منها على النحو الآتي:

1 . الإشكالية الأولى ـ المصالحة الوطنية خيارٌ أو ضرورةٌ ؟

من المعلوم أن حالة الانقسام المشاهدة اليوم قد أضعفت الموقف الليبي داخلياً وخارجياً، وفتحت الباب واسعاً أمام أجندة خارجيةٍ، أتاح لها اللعب على تناقضات الأطراف المنقسمة والمتصارعة

[1]) المرجع السابق ، ص12 .

المضيَّ قدماً في تنفيذ مشاريعها السياسية على أرض الواقع، فضلاً عما تسبب به الانقسام من إحباطٍ نفسيٍّ للشعب الليبي، الذي تابع فصوله المريرة، وعاش تداعياته على واقع حياته ومستقبله، كما لا يخفى على أحد اضمحلال الحضور الإقليمي والدولي للدولة الليبية التي أصبحت ـ وللأسف ـ بيئةً ملائمةً للتدخلات الخارجية العبثية في الشأن الداخلي، ونجم عن ذلك أن الأطراف السياسية المتنازعة لم تعد قادرةً على إدارة علاقاتها بشكل مباشرٍ دون التعرضِ لضغوطِ قوىً خارجية، تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الشعب الليبي ومصالحه الوطنية العليا[1].

وعليه فإن المصالحة الوطنية ليست مجرد خيارٍ يملكه الليبيون، بل هو ضرورة وطنية حتميةٌ يمليها العقلُ والدين، وهي المخرج الوحيد لإنهاء حالة الانقسام والتشظي، ونجاحُ هذا المشروع من نجاحِ سير العملية السياسية ومعالجة الانسداد الحاصل في البلاد، فهو أولوية قصوى بالنسبة إلى جميع المعنيين بمساعدة ليبيا على السير باتجاه الاستقرار والسلام، ولا شك أننا في وطننا اليوم بحاجةٍ إلى مصالحة شاملة نتسامح فيها ونتغافر، لنؤسس ونمهد لخبرة العدل في إحقاق الحقوق والقسط في مراعاة المشاعر والعفو والتسامح لفتح شمول الآمال، وصروح بناء دستور الدولة التي لا يقوم على الإقصاء والانتقام واللمز[2].

2. الإشكالية الثانية ـ عوامل نجاح المصالحة الوطنية :

من خلال دراسة عديد المحاولات السابقة التي لم تؤت أُكلها في تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، يمكن القول أنه لنجاح هذا المشروع يتطلب وجود بعض العوامل التي تعمل على حلحلة العوائق وتمهد الطريق نحو تحقيق المصالحة الوطنية، و من هذه العوامل:

أ. ينبغي وقبل كل شيءٍ البحثُ في الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقسام الليبي الراهن، إذ أن الأسباب لم تعد سياسية بحتة، بل تداخلتِ الخلافاتُ والأيديولوجيات والعقائد الممنهجة خارجياً، والتي يتبناها بعض الأطراف لإخفاق المحاولات المتعددة لرأب الصدع وتعثر جهود المصالحة، فلا يخفى على أحد الإخفاقات المتكررة لمشروع المصالحة الليبية، وتكدس الاتفاقيات الموقعة بين

[1]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن ، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع عشر، سبتمبر 2021، ص126.

[2]) علي محمد الصلابي ، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان ، 2012، ص19

أطراف النزاع دون تحقيق نتيجة على أرض الواقع، فالمصالحة الوطنية لابد أن تُسبق بتشخيص دقيقٍ لأسباب الانقسام الذي يزداد صداه يوماً بعد يومٍ مع تزايد الشعارات الساعية إلى زيادة التنافر.

ب. ضرورة أن يشعُرَ جميع أطرافِ النزاع بمرور البلاد بأزمة تعكِّرُ أمنها السياسي، وتهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، ويتيقَّن الجميع باستحالة قدرة طرفٍ على الانفراد بحل هذه الأزمة، الأمر الذي سيقود إلى اقتناع الأطراف بحاجتها إلى بعضها البعض.

ج. وقف الحملات الدعائية والتحريض المتبادل، والابتعاد عن مفردات التخوينِ والإقصاءِ، وممارسة دور المنتصر، وإرغام الآخرين بقبول حالة الانهزام، و الرضوخُ المطلق لشروط المنتصر.

د. إن المصالحة الوطنية ينبغي أن تكون نابعةٌ من الداخل، يرعاها أبناء الوطن باختلاف مكانتهم الاجتماعية، وأن تبتعد عن إدخال الأطراف الأجنبية التي غالباً ما تكون معول هدمٍ، وإن كان لابدَّ من الاستعانة ببعض الأطراف الخارجية الصديقة ، فينبغي أن تتمتعَ بثقة وقبول جميع الأطراف .

هـ. بالإضافة إلى ما ذكر، ينبغي أن تكون المصالحة الوطنيةُ مؤَطَّرةً في إطار شرعي وقانوني، يحفظُ حقوق جميع الأطرافِ على المديَيْن القصير والبعيد، وحتى يرحب الجميعُ بمشروع المصالحة الوطنية ويطمئنوا على حقوقهم أثناء خوضهم لهذه المرحلة [1].

3 . الإشكالية الثالثة ـ تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا:

إن المصالحة الوطنية ملفٌ معقد وشائك، خاصة وأنه يعالج حقبة زمنية كبيرةً في ليبيا منذ 1969 وحتى الآن، وبالتالي هناك جملة من التحديات التي تقف أمام تحقيق المصالحة الوطنية الليبية ، لعل من أبرز هذه التحديات:

أ. تحديات سياسية وأمنية: أكدت التحولات والتطورات الديمقراطية التي شهدتها ليبيا أنها تعاني من أزمات حادة ومترابطة، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا تتسم بالتعقيد والصعوبة، وتتجلى أبرز الأزمات في استمرار حالة الانفلات الأمني الذي استفحل ضرره، وعزَّ اتقاء شره مع

[1]) عبيدلي العبيدلي، متطلبات نجاح المصالحة الوطنية، موقع الرؤية العمانية، منشور بتاريخ 30/ 4/ 2015 ، متاح على الموقع : www.alroya.com.om ، بتصرف . وانظر : الفيتوري شعيب، من أجل نجاح المصالحة الليبية، منشور بتاريخ : 4/21/ 2021، متاح على موقع العربي الجديد : www.alarby.com.uk ، بتصرف .وانظر: تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص34 .

تفاقم المشاكل تزامناً مع اتساع الشرخ الاجتماعي وإثارة النعرات القبلية[1]، وليس أدلَّ على ذلك من رفض شيوخ بعض القبائل الليبية لمبادرة المجلس الرئاسي لإنشاء مفوضية عليا للمصالحة، مبررين رفضهم بأن السلاح المنتشر في أيدي كل القبائل والمدن الليبية سوف لن يزيد الأمر سوى تعقيداً ، وأنه يتعذر القيام بأي مبادرة سياسية ما لم تُسبق بنزع السلاح من كافة الأطراف، وفرض الأمن[2].

وتأتي الأزمات السابقة في إطار أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين، وهي تتمثل في غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي، بشأن أولويات المصالحة الوطنية واستحقاقاتها، وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها.

ب. تحديات مرتبطة بالعدالة الانتقالية: في إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية، تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذو أهمية كبيرة؛ كونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية، وهنا تبرز مجموعة من التحديات في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، والتي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالرغم من إصدار المؤتمر الوطني العام لقانون العدالة الانتقالية رقم 19 لسنة 2013، فضلاً عن أن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب الحد الأدنى من الاستقرار الأمني والسياسي، وهما شرطان لا يتوافران في ليبيا، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الانتقالية في ظل الفوضى الأمنية، والانقسام السياسي والاجتماعي الحاصل .

ج. التعامل مع الماضي : لعل أبرز ما يواجه سير مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا يكمن في كيفية تعامل الليبيين مع انتهاكات الماضي، سواءٌ في فترة حكم النظام السابق من أعمال قمعٍ للمعارضةِ وتجريم للاختلاف في الرأيِ، أو ما ارتُكِبَ إبَّان قيام الثورة وما تلتها من مراحل انتقالية من جرائمٍ جراء الحروب، والتهجير الجماعي للمدن والقرى، وعليه فإن معالجة جرائم الماضي وإبراء جروحه ، وإقناع جميع الليبيين بالجلوس في طاولة حوارٍ واحدةٍ، تعد من أبرز التحديات التي تعيق إبحار سفينة المصالحة الوطنية نحو بر الأمان .

---

[1]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد الحادي عشر، ص37 .

[2]) تحديات تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا " أبرزها السلاح المنفلت " تقرير منشور على موقع قناة ليبيا 218 ، 2021/4/7 .

د. تحدي العامل الخارجي: لا شك أن للعامل الخارجي أثراً كبيراً في ما تمر به ليبيا حالياً من عدم الاستقرار، وغياب الأمن، وحضور العنف بأبشع صوره، فلم تعد أطراف النزاع اليوم قادرةٌ على تسيير علاقاتها بطريقة حرة ومباشرةٍ، بل هي خاضعةٌ للضغط الخارجي وإملاءاته، التي لا غاية لها إلا تعطيل عجلة المصالحة الوطنية، ليزداد الانقسام بين الأشقاء، وتتعذر سبل الوصول إلى تحقيق المصالحة الوطنية[1]، وسبق أن أشرنا عند الحديث عن عوامل نجاح المصالحة الوطنية أنها يجبُ أن تنبع من داخل الوطن، وأن تتحاشى الأجندات الخارجية ما أمكن لها ذلك .

المبحث الأول: الإطار النظري للجان تقصي الحقائق:

شهدت العديد من الدول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان جراءَ نشوب الحروب بمختلف أسبابها، و كان من الضروري أن تسعى هذه الدول للبحث عن آلية تستعيد بها استقرارها، وتوحد صف شعبها من جديد، لذا لجأت العديد من الدول إلى إنشاء هيئات رسمية مؤقتةٍ، تعمل على الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت إبَّان النظام السابق، وتضميد جراح المظلومين وإنصافهم، والسعي إلى الترويج للمصالحة الوطنية، تعرف هذه الهيئات بهيئات أو لجان تقصي الحقائق، وقد أنشئت هيئة تقصي الحقائق في ليبيا بموجب المادة 7 من القانون رقم 29 لسنة 2013م بشأن العدالة الانتقالية.

المطلب الأول ـ ماهية لجان تقصي الحقائق:

لتحديد ماهية لجان تقصي الحقائق، كان لزاماً تسليط الضوء على مفهوم هذه اللجان (أولاً)، ثم بيان خصائصها (ثانياً)، وصولاً إلى كيفية تشكيلها (ثالثاً).

أولاً ـ مفهوم لجان تقصي الحقائق:

إن لجان تقصي الحقائق تتمثل في هيئات رسميةٍ مستقلةٍ، تستمد شرعيتها من المهام التي تمنح لها بموجب قانون إنشائها، ويكون عمل هذه الهيئات محدداً بفترةٍ زمنيةٍ، وغالباً ما يتم تشكيلها في فتراتٍ تلت حدوثَ انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان، وتستهدف الكشف عن حقيقة ما جرى خلال حقبة النظام السابق، وإصدار تقرير نهائيةٍ وتوصياتٍ بشأن سبل معالجة الانتهاكات، والتمهيد

[1]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: تحديات الواقع وأفاق المستقبل المرجع السابق، ص39.

لتحقيق المصالحة، ونظراً لما تقوم به هذه اللجان من دور فعَّالٍ في تدعيم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، نرى أن الفترة الممتدة من 1979 إلى 2007 شهدت إنشاءَ ما لا يقل عن 32 لجنة في 28 بلدٍ، لعل أشهرها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا.

وقد عُرِّفت لجانُ تقصّي الحقائق بعدة تعريفاتٍ، منها تعريفُ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إذ عرفتها بأنها: " هيئاتٌ تنشأُ بموافقات رسميةٍ، ومؤقتةٍ، تقوم بتحقيقات غير قضائيةٍ عن طريق جمع الأقوالِ، والقيامِ بالتحقيقات، وأعمال البحث، وعقد الجلسات العلنية قبل استكمال عملها بإصدار تقريرٍ نهائيٍّ معلنٍ"[1]، كما يمكن أن تُعرَّفُ بأنها " لجنةٌ خاصةٌ مستقلةٌ تنشئها دولةٌ ما، للتحقيق في أعمال عنف جسيمة، حدثت في تاريخ ليس ببعيد؛ بغرض الكشف عن أسبابها ونتائجها، وصوغِ الاقتراحات، والحلول الملائمة، وتضمينها في تقرير اللجنة العلني".[2]

ونجدُ العديد من التعريفات التي تتناول لجان تقصي الحقائقِ، وتتفق جُلُّها في اعتبار لجان تقصي الحقائق هيئات رسمية مستقلة، يتم إنشاؤها بصفة مؤقتة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم المخالفة لحقوق الإنسان، وتستهدف استظهار وجه الحقيقةِ حول ما جرى خلال النزاعات المسلحة، أو في عهد الحكومات المستبدة[3].

ثانياً ـ خصائص لجان تقصي الحقائق:

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن استجلاءُ بعض الخصائص التي تتسمُ بها هذه اللجان ، منها :

أ. أنها هيئاتٌ رسميةٌ ذات شخصيةٍ اعتباريةٍ : تؤدي لجان تقصي الحقائق مهامها بناءً على تفويض من الدولة، إما في صورة تشريع وطني أو مرسوم رئاسي، وهذا الأمر يضمن لها التأمين

---

[1]) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، أدوات سيادة القانون ما بعد الصراع (لجان الحقيقة) نيويورك و جنيف 2009 ص1 . متاح على :
www.beyondintractability.org/essue/truthcommissions

[2]) Mark ,freeman ,truth commissions and procedural fairness , Cambridge university press, 2006 , p14

[3]) Eric brahm , uncovering truth, examining truth commission success and impact, university of Nevada, international studies perspectives, 2007 .

الكافي، والقدرة على الوصول للمعلومات اللازمة[1]، وحتى تتمكن هذه الهيئات من القيام بعملها لا بد أن تتمتع بإطار قانوني، يخول لها الصلاحيات والحماية اللازمة لها ولأعضائها، لذا حرصت دولُ ما بعد الصراعِ على منح هذه اللجانِ صفة الشخصية الاعتبارية، لأداء واجباتها وتحمل مسؤولياتها، كما أن لهذه اللجان مقراً رسمياً، ومكاتب فرعية تابعةٍ لها[2] .

ب. أنها هيئاتٌ مؤقتةٌ: فلجانُ تقصي الحقائق تنقضي بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها في أمر التفويض الخاص بإنشائها، وينتهي عملها أيضاً فور تقديم تقريرها النهائي، شاملاً لما تم تغطيته من مهامٍ، ويمكن تمديد عمل اللجنة بموجب أمر تفويض آخر، إذا ثبت أن اللجنة تحتاج لمزيد من الوقت لاستكمال عملها، فقد حددت المادة 9 من قانون رقم 29 لسنة 2013 مدة عمل هيئة تقصي الحقائق بأربع سنوات، تبدأ من تاريخ بدء عملها، ويجوز تمديدها لسنة أخرى .

ج. الاستقلالية: يتم إنشاء لجان تقصي الحقائق بالتأكيد على استقلاليتها الإدارية والمالية، وانتفاء تبعيتها السياسية لأي جهة كانت، ويكون تعيين أعضائها وفقاً لمعايير النزاهة والكفاءة بشكل يكفل استقلالهم التام وعدم عزلهم إلا بناءً على عدم أهليتهم، وأكدت تشريعات لجان تقصي الحقائق على وجوب استقلالية اللجنة وأعضائها في ممارسة مهامهم[3].

د. إجراء التحقيقات بالنسبة للانتهاكات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة: تحدد تشريعات واتفاقيات لجان تقصي الحقائق فترة زمنية تستطيع خلالها التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت، و قد تبدأ هذه الفترة وتنتهي في تاريخ محدد، وأحياناً لا يحدد تاريخ معين لانتهاء الفترة، كأن يَنُصَّ على انتهاء الفترة عند انتهاء المراحل الانتقالية، وإنشاء دستور دائم.

هـ . أنها هيئات غير قضائية: تنشأ لجان تقصي الحقائق في الأصل للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، التي حدثت أثناء فترة الصراعات ومحاولة معالجتها، ويكون عملها في هذا الشأن مقصوراً على البحث والتقصي لمعرفة حقيقة ما جرى، ومعرفة أسباب الصراع ودوافعه ونتائجه، ومن ثم

---

[1]) أحمد المهتدي بالله، دور لجان الحقيقة خلال مرحلة العدالة الانتقالية لدول الربيع العربي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الأولى، العدد الثاني، يونيو 2013، ص304 .

[2]) نصت المادة (7) من قانون العدالة الانتقالية الليبي على تمتع هيئة تقصي الحقائق بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويكون مقرها مدينة طرابلس .

[3]) من ذلك قانون رقم (29) لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية ، إذ نص في مادته السابعة على استقلال هيئة تقصي الحقائق .

حصر انتهاكات وضحايا حقوق الإنسان، وتقديم توصيات ومقترحات إلى الجهات المختصَّة في كيفية إنصاف الضحايا، ومعالجة آثار الانتهاكات، واقتراح الإجراءات اللازمة لإجراء المصالحة الوطنية، وعليه فلا تقوم هذه اللجان بإجراء المحاكمات والتجريم وإنزال العقوبات، فهذا الجانب القضائي أو الجنائي المتعلق بمحاسبة المنتهكين وإنزال العقوبات الرادعة لهم، يناطُ بالجهات ذات الاختصاص كالنيابات العامة والمحاكم[1].

ثالثاً ـ تشكيل لجان تقصي الحقائق :

أشرنا إلى أن لجان تقصي الحقائق ما هي إلا هيئات تحقيق مرخص لها رسمياً من جانب الدولة، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم ما جرى ومعالجة ما يصلح للمعالجة، وقد يتم إنشاء هذه اللجان امتثالاً لنص تشريعيٍّ، كهيئة تقصي الحقائق الليبية المنشأة بناء على قانون 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، وتأسست أيضاً كل من هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب، وهيئة الحقيقة بتونس وجنوب أفريقيا بموجب تشريعات وطنية [2].

وقد يتم تشكيل وتعيين أعضاء لجان التحقيق من قبل الجهات الدولية التي تدخل كوسيطٍ سياسي لإنهاء حالة النزاع كما حدث في سيراليون عام 1999، ولجنة تقصي الحقائق في السلفادور التي عين الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ، أعضاءها الثلاثة[3]، وأحياناً تنشأ هيئات تقصي الحقائق بموجب اتفاق بين أطراف الصراع كما حدث في غواتيمالا، إذ تشكلت لجنة " بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف "بموجب الاتفاق التاريخي بين الحكومة الغواتيمالية والاتحاد الثوري الغواتيمالي في مدينة أوسلو عام 1994[4]، وتأسست لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في الجزائر بموجب أمر رئاسي ، وكانت لجان الحقيقة التي تأسست عبر عمليات مشاورات جماهيرية واسعة، وسائل فعالة نحو التغيير، باعتبار أن المجتمع المدني ساهم منذ البداية في عملية صنع القرار،

[1]) حميد محمد علي اللهبي ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، معوقات التطبيق ومقومات المصالحة في اليمن، دار الكتب اليمنية، عدن . اليمن ، 2012، ص 53 .

[2]) امهيدي محمد امهيدي ، الحق في معرفة الحقيقة في إطار العدالة الانتقالية ـ لجان الحقيقة أنموذجاً،مجلة العلوم الشرعية والقانونية الصادرة عن جامعة الخمس، العدد الثاني لسنة 2020، ص 249.

[3]) أحمد شوقي بنيوت، دليل حول العدالة الانتقالية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2007، ص 63 .

[4]) المرجع السابق، ص 81 .

وهناك مثالان على ذلك، جنوب أفريقيا وسيبيريا، ففي جنوب أفريقيا نجحت شبكة قوية من منظمات المجتمع المدني في استبعاد البنود المتعلقة بالسرية من التشريع المتعلق باللجنة، كما أثرت تلك الشبكة في العملية العلنية التي جرى بموجبها اختيار الأعضاء والمفوضين، كما تولت مراقبة اللجنة الأمر الذي جعل هذه الأخيرة عرضةً للمساءلة، وأصبحت الطبيعة العلنية لهذه اللجنة مثالاً يحتذى به لعمل جميع اللجان الأخرى في أفريقيا، وقد شهدت الفترة الممتدة من 1974 إلى 2007 إنشاء ما لا يقل عن 32 لجنة في28 بلد، لعل أبرزها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا[1].

وقد حرصت التشريعات والاتفاقيات التي أنشأت لجان لمعرفة الحقيقة على توافر جملة من الشروط لانتقاء القائمين على تلك اللجان والعاملين به ؛ من أجل الظفر بثقة أطراف العملية والمجتمع المدني، ومن هذه الشروط :

- أن يتمتع أعضاء اللجان بالحياد و النزاهة، والاستقلال عن أطراف النزاع [2] .
- بعض الدول تشترط أن يكون جميع الأعضاء حاملين لجنسية البلد، فلا يجوز تولي الأجنبي لعضوية هذه اللجان ، بينما بعض الدول لا تشترط ذلك، كما هو الحال في لجنة جنوب أفريقيا، إذ نصَّ قانون إنشائها على إمكانية تعيين اثنينِ من الأجانب من بين 17 منصباً[3].
- أن يكون أعضاء اللجنة من الأشخاص المشهود لهم بالخبرة الكافية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي والديمقراطية[4]، وبعض الدول لا تشترط هذا الشرط .
- ألا يكون المتقدم لعضوية هذه اللجان متورطاً بأي شكل من أشكال الانتهاكات التي حدثت
- شروط أخرى: كشرط العمر، والتخصص الأكاديمي ، التنوع الجغرافي ... إلخ .

وتضم لجان تقصي الحقائق مجموعة من الموظفين يعينون بواسطة رئيس اللجنة، وقد يشمل فريق الموظفين خبراء في القانون، أو معالجين نفسيين وأخصائيين اجتماعيين، ومتخصصين في اللغات،

---

[1]) امهيدي محمد امهيدي ، مرجع سابق ، ص 251 .

[2]) ورد هذا الشرط كأحد شروط تولي عضوية لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا وفي تيمور الشرقية ، وفي ليبيا بمصطلح" ألا ينتمي لأي حزب سياسيٍ"

[3]) حميد محمد علي اللهبي ، مرجع سابق ، ص 52 .

[4]) شرط لتولي عضوية هيئة الحقيقة والإنصاف في المغرب، في سيراليون، المرجع السابق، ص 52 .

وأطباء شرعيين وغيرهم، وقد يعين موظفون دوليون بجانب الموظفين الوطنيين، وفي بعض اللجان اقتصرت فئة الموظفين على الموظفين الدوليين فقط؛ تأكيداً علي مبدأ الحياد[1].

المطلب الثاني ـ عمليات لجان تقصي الحقائق:

تنص تشريعات إنشاء لجان تقصي الحقائق في الغالب على الأنشطة والاختصاصات التي تضطلع بها اللجنة، وعادةً ما تشمل هذه الأنشطة: توعية الجماهير، والتحقيق في الانتهاكات، وإصدار التقرير الختامي الذي يعتبر خلاصة ما قامت به اللجنة من أعمالٍ، مع إدراج أي توصيات تراها اللجنة، تسهمُ في اندمال جرح الماضي ومنع تكراره، وتعزز فرص تحقيق المصالحة الوطنية.

أ. التوعية والاتصالات الجماهيرية : ينبغي أن تبذل لجان تقصي الحقائق جهداً لتقديم نفسها، وشرح طبيعة عملها للجمهور، ودعوة الضحايا وغيرهم من ذوي المعلومات الهامة إلى مكاتبها للإدلاء بأقوالهم، والتأكد من فهمهم لرسالتها وأهدافها، حتى تطمئن نفس المتعاملِ مع هذه اللجنة، وما يترتبُ عن ذلك من تسهيلٍ لمهامها في جمعِ المعلومات والأدلة، ويمكن أن يدخلَ في استراتيجية التوعية: توزيعُ المنشورات المعرِّفة بلجان تقصي الحقائق، والاجتماعات العلنية بالجماهير واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي في هذه المهمة، ورغم أهمية وجود إستراتيجية قوية للتوعية واتجاه نحو الشفافية إلا أنه ينبغي ألا تعمل اللجنة بطريقة مفتوحة في كل جوانبها، فهناك الكثير من المعلومات والتحقيقات ينبغي أن تظل سرية حتى نشر التقرير بالتأكيد[2]، ونرى بأن عدم النص في قانون 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية على ضرورة توعية المواطنين برسالة عمل هيئة تقصي الحقائق، كان أحد الأسباب التي أدت إلى إخفاق الهيئة في تحقيق أهدافها، خاصةً وأن الليبيين لم يسبق لهم أن شهدوا مثل هذه اللجان.

ب. البحث والتحقيق في الانتهاكات : ويعتبر هذا جوهر عمل لجان تقصي الحقائق، حيث أن هذه اللجان تنطلق من ميادين العنف والقتل، لتتحقق وتتقصى لمعرفة وقائع وتفاصيل ارتكاب هذه

---

[1]) منظمة القانون الدولي العام ومجموعة السياسة، لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية، يونيو 2013، ص8.

[2]) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، لجان الحقيقة ، نيويورك وجنيف، 2006 ،ص 19

الانتهاكات، وعليه نجد أن كل تشريعات إنشاء هذه اللجان تنص على اختصاصها الجوهري والأصيل، وهو البحث والتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت إبَّان العهد السابق[1]، وللوصول إلى الحقيقة تعتمد اللجان على آليتين منهجيتين هما:

1 . التحقيق الميداني : ويمكن إيجاز وسائل البحث والتحقيق الميداني في :

- جلسات الاستماع: غالباً ما تعقد لجان تقصي الحقائق جلسات استماعٍ علنية، يمكن فيها للضحايا أو الناجين مشاركة قصصهم، وأحياناً مواجهة المعتدين السابقين، يؤمل من هذه العمليات أن تحقق التسامح عن جرائم الماضي، والأمل في أن يُشفى المجتمع ويعود موحداً من جديد، و قد لجأت العديد من اللجان إلى عقد الجلسات العلنية للضحايا لرواية ما جرى لهم من انتهاكاتٍ كوسيلة لجمع المعلومات، من ذلك عقد لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا حوالي 83 جلسة استماع في أماكن عامة، كالحدائق وساحات الكنائس ونحوها، في الفترة ما بين 1996 إلى 1997، تمكنت اللجنة من خلالها جمعَ 22000 شهادةٍ من الشهود والضحايا، رفضت منها 5000 شهادةٍ؛ لعدم مطابقتها لمعايير اللجنة، واسْتُدْعِيَ منهم 2000 ضحيةٍ لتقديم الشهادة علناً أمام اللجنة ووسائل الإعلام، وصلت شهادتهم إلى الآلف من خلال بثها على القنوات التلفزيونية والإذاعية[2]، وقد أصبحت هذه الجلسات نقطةَ تحول في عمل لجان الحقيقة في مختلف الدول، من ذلك هيئة الحقيقة والكرامة التونسية التي عقدت العديد من جلسات الاستماع المنقولة تلفزيونياً للضحايا وعائلاتهم، بل تعدى الأمر إلى نشرها على منصة اليوتيوب؛ حتى تكون سجلاً تاريخياً يمنع استمرار إنكار الحقيقة ويزيد من شفافية عمل اللجنة
- أخذ الأقوال: قد تعتمد لجنة تقصي الحقائق لمعرفة الوقائع بدلاً من جلسات الاستماع العلنية، أخذ الأقوال مباشرة من الضحايا التي قد تعاني ذاكرتهم من الاضمحلال والتشويش، أو إذا كان من شأن الإفصاح عن المعلومات علانية المساسَ بكرامة الضحية، وفي هذه الطريقة يجب على اللجنة أن توفر الجو المناسب للإدلاء بالشهادة، والحصول على المعلومات كاملة، دون أن

[1]) انظر : المادة 7 من قانون العدالة الانتقالية 29 لسنة 2013 ، و المواد 17–20 من قانون تعزيز الوحدة الوطنية 1995 .

[2]) المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، جلسات الاستماع العامة : منصات للحقيقة والكرامة والتنفيس ، 25 / 3/ 2017 متاح على : www.ICTJ.org

يشعر المستجوب بأي إحساس قد يمنعه من قول ما عنده، وقد نصت المادة 16 من قانون العدالة الانتقالية 29 لسنة 2013 على هذا الإجراء بقولها " للهيئة أو اللجان التابعة لها أن تطلب من أي شخص أن يكشف عن أي معلومة ..."

- التحقيقات الميدانية: قد تتطلب الوقائع والظروف ضرورة الانتقال لعين المكان الذي حدثت فيه الانتهاكات والجرائم كالمعتقلات والسجون وغيرها؛ لجمع المعلومات أو تأكيدها، فزيارة اللجنة لمكان حدوث الانتهاكات يدعم مصداقية اللجنة أمام الضحايا والمجتمع، ويؤكد الدليل حول ارتكاب الجريمة، وقد عُرفت هذه الآلية في العديد من لجان الحقيقة في دول ما بعد الصراع، ففي جنوب أفريقيا خولت المادة 29 من قانون تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة لسنة 1995 للجنة ـ في سبيل تسيير التحقيقات ـ القيام بعملية التفقد في أي وقت قبل بدء أو أثناء التحقيق، واقتحام الأماكن واعتقال أي عنصر هام في التحقيق[1]. وقد سار قانون العدالة الانتقالية الليبي على ذات المسار وأكد على اختصاص هيئة تقصي الحقائق بزيارة الأماكن ذات الصلة بالموضوعات التي تحقق فيها [2].

2. دراسة السجلات والوثائق: يعتبر الاطلاع على المحفوظات والوثائق من أبرز الوسائل التي يمكن من خلالها النفاذ إلى المعلومات، حول ما جرى فيما فات، وتؤكد المبادئ المحدثة أن المحفوظات أداةٌ هامةٌ لضمان الحق في المعرفة، فالمحفوظات تؤدي دوراً هاماً في مقاضاة منتهكي حقوق الإنسان، ويتعين أن تتاح إمكانية الاطلاع عليها لكل من منتهكي حقوق الإنسان والمدافعين عنها. وقد استُخدمت المحفوظات في الأرجنتين وغواتيمالا وإسبانيا في الملاحقات القضائية، في الوقت الذي كانت لها أهميتها في شيلي وفي البلدان الأخرى لأعمال لجان تقصي الحقائق[3]، وعلى اللجنة عند تفحص الوثائق والسجلات التأكد من سلامتها من التزويرِ بالاستعانة بخبراء الكتابة والمخطوطات، وقد نصت العديد من تشريعات لجان تقصي الحقائق على هذه الوسيلة كأداة لجمع المعلومات.

---

[1]) حمزة بيطام ، دور آليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الإنسان ـ الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 ، 2016، ص 177 .

[2]) انظر : المادة 16 من قانون 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية .

[3]) انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الحلقة الدراسية المتعلقة بتجارب حفظ السجلات لضمان الحق في معرفة الحقيقة، 2011/4/14، ص5 .

ج . إصدار التقرير الختامي والتوصيات : ينتهي عمل لجان تقصي الحقائق عند إعدادها للتقرير الختامي الذي هو بمكانة تلخيص شامل للأعمال التي قامت بها والنتائج التي توصلت لها اللجنة، مذيّلاً ببعض التوصيات التي ترى من خلالها اللجنة العلاجَ لما توصلت إليها من إشكاليات متعلقة بارتكاب انتهاكات منافية لحقوق الإنسان، وسبل إنصاف المظلومين والسعي نحو مصالحة وطنية شاملة.

1. التقرير الختامي: وهو أكثر الأعمال التي تقوم به اللجنة ظهوراً للجمهور، ويعتبر المحصلة للعمل الذي قامت به اللجنة على امتداد فترة ولايتها، وينشر هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها اللجنة جول الانتهاكات التي تولت التحقيق فيها، محللاً أسبابَ وقوعها ودوافعها، ويقدم هذا التقرير سجلاً تاريخياً دقيقاً ومحايداً لانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك حفاظاً على الذاكرة الجماعية للأمة، وتكون هذه التقارير متاحة لكل من له مصلحة، ويتجسد الحق في معرفة الحقيقة بنشر التقرير النهائي في وسائل الإعلام المختلفة[1]، وتتطلب قوانين لجان تقصي الحقائق منها إصدار التقرير الختامي، ويختلف طول التقارير النهائية، لكنها غالباً ما تكون طويلة[2]، وقد تلجأ اللجنة إلى إنشاء نسخٍ ملخصةٍ قصيرةٍ، يستطيعُ الجمهوُر الوصول إليها بسهولة أكثر، ففي جنوب أفريقيا جاء التقرير النهائي في خمس مجلدات طويلة، وتم توزيعه على نطاق واسع جداً في إصداره الطويل جداً، بالإضافة إلى نشره على شبكة الانترنت في تنسيق أصغر حجماً وأكثر تلخيصاً[3]، وعمدت بعض اللجان ـ استكمالاً لتقاريرها الختامية ـ إلى تبني بدائل مثيرة للاهتمام، فنشرت لجنة البيرو كتاباً فوتوغرافياً مفصلاً يوثق الصراع، وتعاونت لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون مع منظمة غير

---

[1]) فاسيوكي نسياه وآخرون، لجان الحقيقة ونوع الجنس " المبادئ والسياسات والإجراءات" المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك، (ب . م)، ص 58 .

[2]) على سبيل المثال : يقع تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب على (5) مجلدات، وفي غواتيمالا على (12) مجلداً، بينما في البيرو فتكون من (9) مجلدات، وفي جنوب أفريقيا كان تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة متجسداً في (5) مجلدات، انظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع "مبادرات المقاضاة"، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2006، ص20.

[3]) منظمة القانون الدولي العام ومجموعة السياسة ، لجان تقصي الحقائق والمصالحة : العناصر الرئيسية ، يونيو 2013، ص11 .

حكومية لإصدار نسخة على شريط فيديو، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لنشر صيغة ملائمة مع تقريرها النهائي للأطفال في (50) صفحة[1] .

2. التوصيات : باعتبار أن من أهداف لجان تقصي الحقائق معالجةَ أسبابَ حدوثِ الانتهاكاتِ والنزاعات، والحؤولِ دون تكرارها من جديدٍ، كان لا بدَّ من وجود توصياتٍ، تتضمنُ بعضَ الاقتراحاتِ والنصائحِ التي تراها اللجنة بأنها ستحقق هذه الأهدافَ، مرفقةً بالتقريرِ النهائي، فبإمكان اللجنة أن تنصَّ على بعض التوصيات التي ترى ـ بناءً على النتائج التي توصلت إليها ـ أنها تُسهم في معالجة أسباب النزاع، وتعزّزُ سيادة القانون، وأية إصلاحات تشريعية أو إدارية تراها ضروريةً، كإصلاح قطاعِ الأمنِ ومكافحةِ الفسادِ، واقتراحِ برامجَ لجبرِ الضررِ، والترويجِ للمصالحة الوطنية . وبالنسبةِ للمسؤولين عن الانتهاكات، فقد تُوصي اللجنةُ بالعفوِ المشروطِ كما فعلت لجنة جنوب أفريقيا بإسقاطها المسؤولية الجنائية للجاني، بشرط الكشف عن التفاصيل الكاملة حول الانتهاكات، وقد تزيد مع الاعترافِ الاعتذار للضحايا وتقديم خدمة مجتمعيةٍ، كما في سيراليون وتيمور الشرقية[2]، وفي الغالب توصي بمقاضاةِ الفاعلين، خاصةً إذا كانت الانتهاكات بدوافع انتقامية وعنصرية.

وقد نصت معظم التشريعات الضابطة للجان تقصي الحقائق على وجوب إصدار هذه الأخيرة لتقرير ختاميٍّ مشفوعٍ ببعض التوصيات[3].

---

[1]) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع ـ مبادرات المقاضاة، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2006، ص 20.

[2]) امهيدي محمد امهيدي، الحق في معرفة الحقيقة في إطار العدالة الانتقالية ، مرجع سابق ، 266 .

[3]) أصدرت هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية في أخر تقريرها لمجموعة من التوصيات التي تباينت بين توطيد احترام حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، والاعتذار العلني والرسمي وتأمين التغطية الصحية للضحايا، وفي تونس أيضاً أوجب الفصل 2/67 من القانون الأساسي عدد53 لسنة 2013 بإرساء العدالة الانتقالية على هيئة الحقيقة والكرامة أن تضع تقريراً ختامياً وشاملاً يتضمن المقترحات والإجراءات التي تعزز البناء الديمقراطي وتعيد بناء دولة القانون والمؤسسات ، وهو ما فعلته الهيئة عند إصدارها لقرار عدد 14 لسنة 2018 يتعلق بنشر التقرير النهائي الشامل، وتم نشره عام 2020 .

المطلب الثالث ـ المصالحة الوطنية من خلال لجان تقصي الحقائق :

لقد أصبحت لجان تقصي الحقائق وبسرعة، إحدى آليات ترسيخ المصالحة الوطنية، كيف لا وهي تلبي حاجة جوهرية ومطلوبة على نطاق واسع، ألا وهي معرفة الحقيقة والكشف عن جرائم الماضي البائد، فطالما كان للجان تقصي الحقائق دورٌ فعَّالٌ في الترويج للمصالحة الوطنية، واعتبارها هدفاً مكملاً لمعرفة الحقيقة، ويتضح ذلك من التقارير والتوصيات التي تنشرها هذه اللجان، فضلاً عن كون تحقيق المصالحة الوطنية والدعوة لها من أهداف أكثر هذه اللجان، الأمر الذي جعل المصالحة تقترن بالحقيقة في تسمية معظم هذه اللجان في شتى دول العالم[1].

وفي دراستها حول الأهداف التي تسعى لجان تقصي الحقائق إلى تحقيقها، وجدت Guthery أن (25) لجنة من أصل (40) من مختلف أنحاء العالم، كانت تهدف إلى متابعة نوع من المصالحة في بدايتها، مما يوضح انتشار هذا الهدف في هذه المؤسسات بشكل عام [2].

وبالتمعن في عمل لجان تقصي الحقائق، نجد أن هدف المصالحة الوطنية كان نصب عينيها منذ لحظة إنشائها، إذ عملت معظم هذه اللجان دوراً فعالاً في إرساء دعائم المصالحة الوطنية من خلال نقاطٍ ثلاثٍ :

أولها: البوح والاعتراف علنياً بما جرى خلال جلسات الاستماع العلنية، إذ تقوم هذه اللجان في إطار دعم مسلسل المصالحة بجلسات استماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة الماضية؛ من أجل استرجاع كرامة الضحايا التي انتهكت حقوقهم، ورد الاعتبار المعنوي لهم، وحفظ الذاكرة الجماعية ومقاسمة الآلام والمعاناة، والتخفيف من المخلفات النفسية الناتجة عن ذلك .

---

[1]) لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا ، لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية، لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تشيلي ، هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب .

[2]) Renee Jeffery, transitional justice in practice ,conflict justice and reconciliation in Solomon island Palgrave Macmillan , network, 2017 ,p87

نقلا عن : بن عطا الله بن علية و انسيغة فيصل ، المصالحة كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاعات ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، 2020 ، ص 1416 .

ثانيها: الحوار الوطني حول مقومات الإصلاح والمصالحة، إذ تحرص هذه اللجان على خلق ظروف النقاش الحر، والحوار الجاد حول مقومات المصالحة، عبر تنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات.

ثالثها: الحفظ الإيجابي للذاكرة ومعالجة آثار الماضي، إذ أن المصالحة الوطنية تتطلب تنظيم تراكم التجارب بين الأجيال، وترسيخ التواصل بينها بما يحفظ الذاكرة ، مع السعي لتجاوز أحقاد الماضي الدفين، والحرص على عدم تكرارها مجدداً .

ومن اللجان التي روجت للمصالحة الوطنية، هيئة الإنصاف والحقيقة في المغرب، إذ لعبت دوراً فعلياً في تحقيق نوع من التوازن والرضى بين مختلف المكونات الحقوقية وضحايا الانتهاكات، وشكلت تجربةً فريدةً في العالم العربي؛ بجرأتها في الخوض في ماضي الانتهاكات الجسيمة وما تعرض له الضحايا في مختلف مناطق المغرب، وما ترتب كذلك عن الانقلابيْن الفاشليْن على الحسن الثاني في عهده، فقد شكلت لبنة أساسية لمصالحة الدولة مع المجتمع بكشف الحقيقة في معظم الملفات التي كانت عالقة، وقراءةً علنية لما وقع في الماضي عبر تنظيم جلسات الاستماع وتقديم التعويضات وجبر الضرر، فكانت المصالحة الوطنية إحدى الآليات التي تم التفكير فيها جلياً عند إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب[1][2].

وبدأت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في رواندا العمل في مجال المصالحة الوطنية بطريقة حكيمة، فقد جمعت مجموعات من قبائل الهوتو والتوتسي وسألتهم عما هم بحاجة إليه من أجل المصالحة، ويمكن تحديد ثلاث فوائد في هذه العملية، أولاً: جعلت بمقدور الأطراف التفاعل مع فكرة المصالحة، ثانياً: جرى تمكينهم للمساعدة في تحديد ما يحتاجون من أجل المصالحة، وثالثاً: أصبحوا فاعلين ومخططين من خلال وجهة نظرهم حول كيفية بناء المصالحة الوطنية في رواندا، هذا وقد نظمت اللجنة ـ علاوةً على ما سبق ـ العديد من الاجتماعات، وورش العمل والأبحاث، حول موضوع المصالحة الوطنية والصعوبات التي تواجهها، على غرار النصب التذكارية للإبادة

[1]) أبو جعبوط المصطفى، المصالحة الوطنية من خلال تجارب العدالة الانتقالية: مظاهر تحقيق الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الثاني ، يناير 2018، ص 65 ـ 66 .

[2]) انظر : التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والحقيقة، الباب الأول، 2004.

الجماعية، وإحياء ذكراها وكذلك الإصلاحات التعليمية والإدارية المتعلقة بإنجاح مسار المصالحة الوطنية، و التي ضمَّنتها اللجنة في توصياتها[1].

وأدرجت العديد من لجان تقصي الحقائق في أغلب دول العالم ضمن توصياتها؛ السعيَ إلى لم الشمل، والتقابل على طاولة الحوار، وإعطاء فرصة تأهيل للمذنبين بما يؤهل لمصالحة وطنية جادة.

والخلاصة: إن ترسيخ المصالحة الوطنية يتطلب أولاً الوصول إلى الحقيقة حول الانتهاكات والجرائم التي واكبت الأزمة السياسية في البلاد، والعمل على تسوية أسباب النزاع والحد من تكراره، وهذا ما تهدف إليه لجان تقصي الحقائق، فلا مجال للحديث عن المصالحة الوطنية دون اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقنع جميع الأطراف بقبول مسار المصالحة الوطنية ، من هذه الإجراءات إزالة اللثام حول الانتهاكات الماضية ومعالجة ما يمكن معالجته منها، إن الحقيقة والعدل عنصران لا غنى عنهما في تحقيق المصالحة والسلام الدائمين[2].

المبحث الثالث: تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ودورها في إنجاح المصالحة الوطنية :

بعد ثلاثين عاماً من الصراع المسلح الذي قاده حزب المؤتمر الأفريقي ضد نظام التمييز العنصري "الأبارتهيد"، دخلت البلاد في مرحلة انتقال ديمقراطي عام 1990 وذلك بعد وصول زعيم الأقلية البيضاء (دوكليرك 1936 ـ 2021)إلي السلطة، حيث قام الأخير برفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي وأطلق سراح زعيمه (نيسلون مانديلا 1918 ـ 2013) بعد 27 سنة من السجن. وقد دشَّن الإفراج عن الزعيم مانديلا بداية مسار التفاوض بين نظام الفصل العنصري والمؤتمر الوطني، وبعد سنوات من المفاوضات التي تخللها بيان الكاب واتفاقية بريتوريا، أعد الطرفان مخططاً انتقالياً، انتهى بوضعه دستوراً انتقالياً عام 1993، ثم إجراء انتخابات متعددة الأعراق

[1]) إزيكيل سينتاما، المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب والدروس المستخلصة ،منصة الحوار الليبي التابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية، فبراير 2022، ص10 .

[2]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتاريخ 2006/11/20 ، السنة الدولية للمصالحة ، الدورة الحادية والستون، البند 150من جول أعمال الجمعية ، ص 1 .

كانت الأولى من نوعها عام 1994،انتهت بفوز المؤتمر الوطني وانتخاب مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا .

وفي عام 1995 وبعد مفاوضات مطّولة، وعقد مؤتمرات تناولت سياسات العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها، صادق البرلمان على قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أنشأ لجنة الحقيقة والمصالحة، وأسندها العديد من الاختصاصات أهمها إحقاق الحقيقة فيما يتعلق بأحداث الماضي وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية [1].

المطلب الأول ـ لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا:

تأسست اللجنة بموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، وتكونت من 17 عضواً مشهودٍ لهم بالكفاءة والنزاهة والحياد برئاسة القس (ديزموند توتو 1931 ـ2021) وقد تم تعيينهم من قبل الرئيس مانديلا بعد التشاور مع مجلس الوزراء، وقد رُوعي في اختيارهم التمثيلية الإقليمية والعرقية والدينية، بالإضافة إلى 300 موظفٍ موزعين على 4 مقراتٍ، وعمل تحت هذه اللجنة ثلاث لجان خاصةٍ تخضعُ لإشرافها وتُحيل إليها تقاريرها وتوصياتها، وهذه اللجان هي :

1. **لجنة التقصي والبحث:**

وتتكون من رئيس ونائبي رئيسٍ، وهما مفوضان عينتهما اللجنة، كما استعانت اللجنة بمواطنين جنوب أفريقيين مؤهلين وذو خبرة بإجراءات التحقيق وتقصي الحقائق، وتولت هذه اللجنة مهمة التقصي عن الانتهاكات التي حدثت بين عامي 1960و1994[2]، وأخذت اللجنة شهادة أكثر من 21 ألف ضحية وشاهد، ظهر 2000 منهم في جلسات استماع علنية بثتها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتم نقل 4 ساعات من الجلسات، وتقرير يومي في نشرة الأخبار اليومية عبر مختلف

[1]) محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب أفريقيا، نيسلون مانديلا والمصالحة الوطنية، دار العربي للنشر، القاهرة،2014، ص43 .

[2]) حيث حدد قانون إنشاء اللجنة الاختصاص الزمني لها بالفترة التاريخية الممتدة من مارس/1960، وحتى 1994، وبالتالي فإن اختصاصها الزمني قد شمل ما يربو عن 34 سنة .

وسائل الإعلام، وقامت لجنة التقصي بنشر تقريرها عام 1989 وأتبعته بآخر عام 2002، وقد خَلُص إلى اكتشاف اللجنة ارتكاب أكثر من 50 ألف انتهاكٍ لحقوق الإنسان[1]

2. **لجنة العفو :**

وتتكون من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء مفوضين، وتقوم هذه اللجنة بتقرير العفو عن الجناة الذين ارتكبوا الجرائم والانتهاكات خلال الفترة 1960و1994 وفقاً للقانون، إذ خصصت اللجنة لمنح العفو شرطين أساسيين، أولهما أن يُقدِّم طالب العفو اعترافاً كاملاً ومفصلاً بالجرائم التي ارتكبها، وثانيهما أن يقتصر العفو على الأفعال والانتهاكات التي ارتكبت بدوافع سياسية، ولم تجعل اللجنة الحصول على العفو أمراً سهلاً وهيناً كما يظن البعض، وذلك من خلال بعض الإجراءات التفصيلية التي وضعتها اللجنة مثل:

أ. تقديم طلبات العفو يكون على أساس فردي، إذ اعتمدت اللجنة أسلوب الحقيقة بشكل فردي فقط.

ب. يملأ المتقدم بطلب العفو صيغة مقننة يُضَمِّنُهَا معلومات دقيقة ومفصلة جداً.

ج. ظهور طالب العفو في جلسات استماعٍ علنية أمام الضحايا، ولجنة العفو والجماهير .

د. فضلاً عن ضرورة استيفاء الطلبِ للشروط السابقة، قيَّدت اللجنة قبول الطلب بفترة زمنية محددة. فقد كانت عملية العفو بمثابة" الجزرة" لإقناع مرتكبي الانتهاكات بالإبلاغ عن الحقائق كاملة، أما "العصا" فتمثلت في التهديد بملاحقة أولئك الذين لا يقولون الحقيقة[2]، وتلقت اللجنة خلال فترة عملها 7115 طلباً للعفو، وبعد دراستها والتأكد من مطابقتها للشروط، رفضت اللجنة 4500 طلباً بسبب افتقارها للمبرر السياسي؛ فأصحابها كانوا مسجونين يقضون حكماً باتاً، لارتكابهم جرائم حقٍ عام، ولا علاقة لها بالجرائم التي تدخل في اختصاص اللجنة[3].

---

[1]) Priscilla B Hayner ,unspeakable truth: transitional justice and challenge of truth commissions ,taylor&francis,2010 , P 27 .

[2]) ألفريد نيهاما، قضايا السلم المنشود في أفريقيا، ترجمة: مصطفى الجمال، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،2005 ، ص44.

[3]) بوقرين عبد الحليم وسالم حوة، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي/ بريكة الجزائر، 2018، ص291

3. **لجنة جبر الضرر وإعادة الاعتبار:**

وتتكون من رئيس ونائب له، وخمسة أعضاء مفوضين تعينهم اللجنة، وتهدف هذه اللجنة إلى تخفيف أوجاع المظلومين، وإزالة الآثار التي سببتها لهم الانتهاكات، وقد قامت اللجنة في سبيل ذلك بوضع قوائم إسمية للضحايا الذين يستفيدون من التعويضات، كما أسست صندوقاً يُموَّل من ميزانية الدولة، ومساهمات خاصةٍ بهدف تقديم تعويضات للضحايا طبقاً لقواعد محددة، يحددها رئيس الدولة، فضلاً عن إقامة النصب التذكارية، وتسمية بعض المعالم بأسماء المذابح والضحايا[1].

وقد ساعد هذا التقسيم لجنة الحقيقة والمصالحة على أداء دورها بكل كفاءة ودقة، استناداً إلى مبدأ تخصص كل لجنة في أداء دور محدد، الأمر الذي أدى إلى في النهاية إلى نجاحها، واعتبارها من أفضل خمس لجان حقيقة وجدت على الإطلاقِ[2].

المطلب الثاني ـ دور لجنة الحقيقة والمصالحة في تدعيم المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا:

تميزت لجنة الحقيقة والمصالحة بعنايتها البالغة بملف المصالحة الوطنية، فقد رأتْ إليه حلاً يطفئ نيران الأحقاد والفرقة التي خلفتها ثلاثة عقودٍ من التمييز العنصري، بدءاً من المفاوضات المنشئة للجنة، والتي كانت قد تناولت جدوى إجراء مصالحة وطنيةٍ، تستهدف في جانب منها تطبيق العفو الذي نص عليه الدستور، وفي جانب آخر تهدئة أولئك الذين يطالبون بالملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم الماضي[3]، ولتحقيق التوازن بين مطالب الطرفين، وحتى لا تتعثر جهود العدالة والمصالحة، انتدبت لجنة الحقيقة والمصالحة موقفاً وسطاً بين العدالة العقابية والعفو الشامل أو فقدان الذاكرة، ونأت عن منهج الانتقام والثأر، وعملت على ترجيح منطق الحاجة إلى الفهم، عوض الاستسلام

[1]) محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق ، ص44 .

[2]) Priscilla B Hayner, P 25 .

[3]) نور الدين حتحوت، لجان الحقيقة وشروط تحقيق المصالحة الوطنية، مجلة المفكر، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص170 .

للرغبة في الانتقام، فقد سعت منذ بداياتها إلى مصالحة تغطي عوامل الفرقة بحجاب العفو، وقد عملت على ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. إشراك جميع الأطراف في تولي عضوية ورئاسة اللجنة، واللجان التابعة لها، فلم تنظر إلى الأقلية البيضاء نظرة استبعاد وإقصاءٍ، بل حرصت على اعتناق مبدأ المساواة بين الجميع؛ حتى تطمئن نفوس الجميع وتزداد ثقتهم في إخلاص نية اللجنة لتحقيق العدالة والمصالحة، ويتضح ذلك من تولى المحامي ورحل السياسة الأبيض (أليكس بورين 1931 ـ الآن) لمنصب نائب رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة .

2. العفـو المشـروط : إذ منحت لجنة الحقيقة والمصالحة العفو عن الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية، بعد أن يكشف المجرم علناً عن جرمه طالباً العفو، فقد أجاز قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة عرضاً ـ مثيراً للجدل كما يراه البعض ـ وهو" العفو من أجل الحقيقة" لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين رغبوا في الاعتراف[1]، ونتيجة لذلك وجدت اللجنة أمامها حوالي 7115 طلباً للعفو، وإن كان هذا المنهج ليس مطلقاً؛ بحيث ينبغي احترام حقوق الضحايا في المساهمة في الإجراءات والاعتراض على طلب العفو، وقد لاقى نهج " العفو المشروط " الذي انتهجته اللجنة انتقاداً شديداً، كونه يشرعن إفلات الجلادين من نيل العقاب بسهولة، ونردُّ على هذه الانتقادات بالقولِ إنَّ الوضعَ في تلك المرحلة والتي وصفها القسُّ ديزموند توتو بقوله " كنا نعيش فوق صفيح ساخن وعلى حافة الهاوية"، كان يتطلب أن تختص اللجنة بمنح العفو عن مرتكبي الانتهاكات بدوافع سياسية بعد الاعتراف والاعتذار، فلو طبقت العدالة العقابية بحذافيرها كما طُبقت في محاكمات " نومبورغ" عقب الحرب العالمية الثانية، لما استطاعت اللجنة الوصول إلى العديد من الحقائق والانتهاكات، وإقناع أصحابها بالمثول والاعتراف بدلاً من الفرار من العقاب.

ومن ثم كان التعامل مع هدف إرساء المصالحة الوطنية يتطلب الاستعاضة عن المفهوم الضيق للعدالة، والتي يحصرها في المحاكمات والعقاب بمفهوم العدالة الجماعية، حيث تعلن الحقيقة كاملةً، ويتم إخضاع مرتكبي الجرائم للفضح العام، مع التعويضات لأسر الضحايا وجبر الضرر ما أمكن.

[1]) بن عطا الله بن علية وفيصل انسيغة ، مرجع سابق ، 1420 .

3. الدور الذي لعبه رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة، والمتمثل في رئيس الأساقفة "ديزموند توتو" فقد لعب هذا الأخير دوراً كبيراً في إرساء روح التسامح والمصالحة، التي سادت معظم أعمال اللجنة ـ لدرجة أنها انتقدت لذلك ـ ، وعلى العكس من ذلك كان وجود قاضٍ مبجَّل في المحكمة العليا على رأس اللجنة النيجيرية، هو الذي أعطى اللجنة طابعاً يشبه الجلسات الرسمية، حيث وُضع المشتبه بهم في قفصٍ، وخُوطب رئيس اللجنة بـ"سيدي القاضي"، فلم يستطع القاضي " تشيكوديفو أوبوتا" في نيجيريا أن يُقَدِّم اللجنة الإنسانية المتسامحة التي قدمها الأسقف " توتو" في جنوب أفريقيا، والذي كان يذرف الدموع والعبارات أثناء الاستماع إلى بعض الشهادات المثيرة للعواطف، البعض منها لازال رائجاً حتى اليوم منها " دون التسامح، لن يكون هناك مستقبل" ، وكانت العلامات الحقيقية من جانب مرتكبي الجرائم على إبداء الصادق هي المقدمة للمغفرة وقبول الاعتذار من الضحايا أو أهاليهم[1].

4. عملت لجنة الحقيقة والمصالحة على استرجاع كرامة الضحايا؛ من خلال الاعتراف العام بمعاناة الضحايا، وإقامة النصب التذكارية، وقد دعت اللجنة في سبيل ذلك إلى ضرورة قيام نوع من التعويض المعنوي والترضية للضحايا؛ للمساعدة في تحسين حياة الناجين، وإزالة أثار المرارة، مما يسمح بالوصول إلى درجة من التطبيع، وتقبل العيش المشترك، الأمر الذي يمهِّد لإجراء المصالحة الوطنية [2].

وأخيراً، لا تعد لجان تقصي الحقائق حلاً سحرياً، وإنما بإمكانها أن تلعب دوراً ـ لا شك في أهميته ـ في التمهيد للمصالحة الوطنية، وقد استشهدنا بما قامت به لجنة الحقيقة والمصالحة في سبيل ذلك، فالإجماع يكاد يكون منعقداً على نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في إرساء السكينة النسبية، التي تعيشها جنوب أفريقيا اليوم .

---

[1]) Fombad , Charles Manga, peace building in Africa: lessons from Truth commissions , lesotholow journal, A journal of law and development,1999, available on : www.africabib.org

[2]) نور الدين حتحوت ، مرجع سابق ، ص 178.

المطلب الثالث ـ هيئة تقصي الحقائق الليبية في ظل تجربة جنوب أفريقيا :

أنشئت هيئة تقصي الحقائق بموجب قانون 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية، وقد أُسند إليها بموجب هذا القانون جملةٌ من الاختصاصات، أبرزها تقصي الحقائق حول الانتهاكات التي وقعت من عام 1969، والعمل على إعادة النازحين والمهجَّرين، والبحث في ملف المفقودين والمعتقلين، والتعاون مع المنظمات والأفراد؛ لاتخاذ خطوات نحو إرساء قواعد العدالة والمصالحة.

وبالرغم من مرور عشر سنواتٍ على إنشاء هذه الهيئة، إلا أنها لم تأت بالجديد في ملف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بفعل تحديّات وإشكاليات حالت دون القيام بواجباتها، ولعل أبرزها عدم صدور اللائحة التنفيذية، بالإضافة إلى أن قانون العدالة الانتقالية صدر على عجلٍ ودون تهيئة الرأي العام له بالصورة الكافية، فضلاً عن عدم إشراك المجتمع المدني والضحايا وإثراءه بالحوار الواسع قبل إصداره.

ومن خلال تحليلنا لتجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، يمكننا الخلوص إلى بعض النقاط المهمة، التي يمكن الاستفادة منها لإنشاء لجنة تقصٍّ للحقائق أكثر فعالية وكفاءة، منها :

1. إن إنشاء لجنة تقصي الحقائق ينبغي أن يأتي نتيجة لمشاوراتٍ واسعةٍ، تشترك فيها جميع القطاعات في المجتمع، كما كان الحال في المفاوضات المشتركة التي أنشأت لجنة جنوب أفريقيا .

2. على الرغم من أن الاعتراف الرسمي بما وقع للضحايا من انتهاكات وأعمال عنفٍ، والذي يشكِّلُ الخطوة الأولى على طريق العدالة والمصالحة، فإن عمل لجنة تقصي الحقائق لا يمكن أن يكون مكتملاً ما لم يتضمن أحد أشكال التعويض، وهو ما حرصت عليه لجنة الحقيقة والمصالحة من خلال إنشائها للجنة جبر الضرر، والتأكيد على أهمية التعويض المادي والمعنوي في تقاريرها .

3. ينبغي بذل الجهد في البحث عن شخصيات توافقية ونزيهة، تتولى رئاسة وعضوية لجنة الحقائق، وقد استشهدنا بالدور الهام الذي قام به رئيس لجنة الحقيقة " توتو " في إنجاح عملية

المصالحة، وكذلك نائبه " أليكس لورين" والذي كتب عنه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنه كان الذراع الأيمن لـ " توتو "، وساهم بشكل كبير في سير أعمال اللجنة بنجاح[1].

4. أخيراً، إذا أريد للجنة تقصي الحقائق أن يمتد أثرها العلاجي للمستقبل وأن تسهم في وضع أسس المصالحة الوطنية، فلا بد أن تتمتع أولاً بالمصداقية والشفافية؛ حتى يطمئن الجميع لما ستتخذه اللجنة من إجراءات في سبيل تحقيق العدالة والمصالحة .

الخاتمة :

إن إنشاء لجان تقصي الحقائق يُجسد خطوةً جادةً في إرساء دعائم المصالحة الوطنية في وضعٍ سياسي يكتنفه الصراع والفرقة، من خلال ما تسهم به هذه اللجان في تحقيق أهم متطلبات المصالحة، وهي معرفة الحقيقة والكشف عن جرائم الماضي البائد، وقد استشهدت الدراسة بالتجربة الجنوب أفريقية؛ لتقاربها مع الحالة الليبية وتطابقها معها في عدةٍ نقاطٍ ـ علاوةً على التطابق الجغرافي بين البلدين كونهما دولتين أفريقيتين جمعتهما علاقات وطيدة نوضحها كالآتي :

- إن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا قد حدث في ظل انعدام دستور ثابت للبلاد، فما كان معمولاً به آنذاك هو الاتفاق الدستوري المؤقت 1993، وهو ما يتطابق مع الحالة الليبية، حيث أُنشئت هيئة تقصي الحقائق الليبية عام 2013 في ظل الإعلان الدستوري المؤقت 2012 .
- تشترك الحالتان في طبيعة وأطراف الصراع الذي استدعى المصالحة الوطنية، فالصراع في جنوب أفريقيا كان مصطبغاً بالصبغة العنصرية، وفي ليبيا كانت التفرقة على أساسٍ قبليّ ومناطقي التي وإن كانت تختلف عن التفرقة العنصرية في المضمون، إلا إنها ذات هدفٍ واحدٍ، وفيما يتعلق بأطراف الصراع، فالصراع في البلدين كان بين أبناء الوطن الواحد .
- إن الظروف التي حدثت فيها المصالحة الجنوب أفريقية، لا تختلف البتة عما هو حاصل الآن في ليبيا، من غياب السلطة السياسية القادرة، وكثرة الاشتباكات بين المدن والقبائل، الناجمة عن الانفلات الأمني الشديد، وانتشار السلاح والعصابات المتطرفة .

[1]) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مقال عن أليكس لورين بعنوان " قصتنا" www.ICTJ.org

- إن التخوفات والعقبات التي فرضت نفسها أمام المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا، كانعدام الثقة بين الأطراف، وتخوف كلٍّ منهم من استحواذ الطرف الآخر عليه، متحققةٌ ومشاهدةٌ على الساحة الليبية الراهنة، ويتأكد ذلك من عدم نجاح أي مسعىً للمصالحة والتقارب الليبي الليبي .

إن المصالحة الوطنية الحقيقية لن تتأتي إلا بوجود آليات تسهم في إنجاحها، وتقنع كل الأطراف بجدوى المصالحة وأنها الطريق المؤدية للاستقرار والسلام، من هذه الآليات: لجان تقصي الحقائق.
في الختام لم يبق لنا إلا أن نسطر ما انتهينا إليه من نتائج، تليها ما ارتأيناه من توصيات جديرة بتتويج هذه الخاتمة، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطى الجميع لما فيه خير البلاد والعباد.

أولاً ـ النتائج :

1. تناولَ العديد من الباحثين مفهوم المصالحة الوطنية بالبحث والدراسة، وقد ازدادت أهمية موضوع المصالحة الوطنية باعتبارها الحل الأمثل للخروج من الأزمات الوطنية .

2. إن الوصول إلى المصالحة الوطنية يتطلب الوصول إلى الحقيقة حول ما مضى من انتهاكات وجرائم، واكبت الأزمة السياسية في البلاد، والعمل على جبر الضرر ومعالجة آثاره ، الأمر الذي أدى إلى حتمية إنشاء لجان تقصي الحقائق .

3. تعدُّ لجان تقصي الحقائق إحدى آليات تدعيم المصالحة الوطنية؛ نظراً لاختصاصها بالتحقيق في الوقائع والظروف التي ساعدت على وقوع الانتهاكات، ونشر التقارير والتوصيات الرامية إلى معالجة أسباب الصراع، وجبر الضرر، والتمهيد لتقديم العفو ، وبالتالي توفر أساساً للمصالحة .

4. مثلتْ لجنة الحقيقة والمصالحة أُنموذج اللجنة القوية، التي ساهمت بفعالية في انتشال البلاد من أتون الحرب الأهلية، إلى شط السلم المدني، وإرساء أواصر المصالحة بعد عقود من التفرقة .

5. اعتمدتْ لجنة الحقيقة والمصالحة مفهوم " العفو المشروط" أو " العفو مقابل الحقيقة" كحل وسيط بين المطالبة بالعفو الشامل، وبين العدالة العقابية الكاملة .

6. أظهرتْ تجربة جنوب أفريقيا دور الفاعلين السياسيين في حلحلة الأزمات الوطنية مهما تعقدت تفاصيلها، ونشير في هذا الصدد إلى نيلسون مانديلا الذي أقنع السود بعدم الانتقام والاتجاه للعفو، وديزموند توتو الذي تولى رئاسة لجنة الحقيقة والمصالحة وساهم في نجاحها .

7. تعدُّ تجربةُ جنوب أفريقيا قريبة للمعادلة الليبية ويمكن تطبيقها، إذ يمكن للفرقاء الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، وعلى الأخص لجنة الحقيقة والمصالحة، في محاولة للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة، والمصالحة الوطنية، التي طالما كانت حلماً راود الليبيين طيلة العقد المنصرم.

ثانياً ـ التوصيات :

1. العمل على رفع الوعي المجتمعي بأهمية المصالحة الوطنية في حلِّ الأزمة الليبية العالقة .

2. ضرورة إشراك الضحايا والمتضررين ومنظمات المجتمع المدني وأطراف النزاع ، في الحوار والمشاورات حول تشريعات العدالة والمصالحة الوطنية، وتهيئة الرأي العام لها قبل إصدارها .

3. لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية دون الكشف عن حقيقة ما جرى من أحداثٍ وانتهاكات، وبهذا الخصوص نوصي بتفعيل دور لجان تقصي الحقائق وتوفير الدعم اللازم لها .

4. لكفالة نجاح لجان تقصي الحقائق، ينبغي أن يكون اختيار أعضائها وفق معايير وأسس موضوعية، مبنية على الكفاءة والنزاهة والقدرة، فضلاً عن ضرورة توعية المجتمع بأهمية لجان الحقائق في تدعيم المصالحة، وهذا بطبيعة الحال سيزيد حتماً من فرص نجاحها .

5. تجارب الدول في ميدان المصالحة الوطنية تعدُّ مرجعاً يمكن الاستفادة منه، ونشير إلى التجربة الجنوب أفريقية، فهي قريبة من المعادلة الليبية، ونوصي بدراستها، واقتباس بعض الآليات التي اتبعتها لجنة الحقيقة والمصالحة، في دعم مشروع المصالحة الوطنية، من ذلك :

أ. عقد جلسات الاستماع العلنية للضحايا والشهود ، وبثها عبر مختلف وسائل الإعلام ، حتى تكون سجلاً تاريخياً، يمنع إنكار الحقيقة ويزيدُ من شفافية اللجنة .

ب. إعطاء اللجنة إمكانية العفو عن الجاني بشروط تحقق الموازنة بين الرغبة في تحقيق المصالحة، واستتباب السلام والاستقرار، وبين حقوق الضحايا والمتضررين.

المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب والمعاجم

- أحمد خورشيدة النوري، مفاهيم في الفلسفة والاجتماع، دار الشؤون الثقافية، بغداد،1990.
- أحمد شوقي بنيوت، دليل حول العدالة الانتقالية، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، 2007 .
- ألفريد نيهاما، قضايا السلم المنشود في أفريقيا: التحولات الديمقراطية والسياسات العامة، ترجمة: مصطفي الجمال، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار الفكر بيروت،2001
- حميد محمد علي، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، معوقات التطبيق ومقومات المصالحة في اليمن، دار الكتب اليمنية، عدن، 2012.
- زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي بيروت ، (ب ـ ت)
- فاسيوكي نسياه وآخرون، لجان الحقيقة ونوع الجنس " المبادئ والسياسات والإجراءات"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ب ـ ت) .
- محمد علي الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، دار المعرفة،2012.
- محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب أفريقيا ، نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2014 .
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع (لجان الحقيقة) نيويورك وجنيف ،2009.
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع (مبادرات المقاضاة) ، نيويورك وجنيف ، 2006.

ثانياً : الرسائل الجامعية

- حمزة بيطام، دور آليات العدالة الانتقالية في تجاز وانتهاكات حقوق الإنسان– الحق في معرفة الحقيقة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 ، 2016.
- سرحان رعاش، تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر، دراسة مقارنة بين الجزائر وجنوب أفريقيا، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2022.
- فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ،جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2013.
- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 1 ، 2008 .

ثالثاً : المجلات العلمية والدوريات

- أحمد المهتدي بالله، دور لجان الحقيقة خلال مرحلة العدالة الانتقالية لدول الربيع العربي، مجلة القانون الكويتية، العدد الثاني، 2013.
- أبو جعبوط المصطفى، المصالحة الوطنية من خلال تجارب العدالة الانتقالية: مظاهر تحقيق الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثاني ، 2018.
- امهيدي محمد امهيدي، الحق في معرفة الحقيقة في إطار العدالة الانتقالية – لجان الحقيقة أنموذجاً، مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، جامعة الخمس ، العدد الثاني، 2020.
- إزيكيل سينتاما، المصالحة الوطنية في رواندا، التجارب والدروس المستخلصة، منصة الحوار الليبي التابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية ، 2022.
- بوقرين عبد الحليم وسالم حوة، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة/ الجزائر، 2018.
- عطا الله بن علية و فيصل إنسيغة، المصالحة كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاعات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2020.
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي

الراهن، مجلة اتجاهات سياسية، العدد السابع عشر، 2021.

- محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد الحادي عشر ، 2017.
- نور الدين حتحوت، لجان الحقيقة وشروط المصالحة الوطنية، مجلة المفكر، جامعة خيضر بسكرة الجزائر، العدد السادس.
- يوسف عناد زمل، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، قراءة ثقافوية أنثر وبيولوجية، مجلة لاك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثالث عشر ، 2016.

رابعاً: تقارير ونصوص

- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، جلسات الاستماع العامة، منصات للحقيقة والكرامة والتنفيس، متاحٌ على: www.ICTJ.org ، منشورٌ على الموقع المشار إليه بتاريخ 25/3/2017 .
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مفوضية حقوق الإنسان بشأن الحلقة الدراسية المتعلقة بتجارب حفظ السجلات لضمان الحق في معرفة الحقيقة، متاحٌ على : www.ochor.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A-HRC17-21-AR ، منشورٌ على الموقع المشار إليه بتاريخ 2011/4/14.
- منظمة القانون الدولي العام ومجموعة السياسة، لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية، متاحٌ على: https://Syriaaccouncilability.org منشورٌ بتاريخ 2013/6.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59/46 السنة الدولية للمصالحة، الدورة الحادية عشر، البند 150 من جدول أعمال الجمعية، متاح على: WWW.legal.un.org ، 2006/11 .
- هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي، الكتاب الأول، 2014 على: www.cndh.ma
- هيئة الحقيقة والكرامة، قرار مجلس الهيئة بإصدار التقرير الختامي الشامل، على: www.ivd.tn ، منشور في مايو 2019.

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية

1) Fombad , Charles Manga, peace building in Africa: lessons from Truth commissions , lesotholow journal, A journal of law and development,1999.
2) Priscilla B Hayner ,unspeakable truth: transitional justice and challenge of truth commissions ,taylor&francis,2010.
3) Renee Jeffery, transitional justice in practice ,conflict justice and reconciliation in Solomon island Palgrave Macmillan , network, 2017.
4) Mark ,freeman ,truth commissions and procedural fairness , Cambridge university press, 2006 .
5) Eric brahm , uncovering truth, examining truth commission success and impact, university of Nevada, international studies perspectives,2007

خامساً: المواقع الالكترونية

- موسوعة عالم المعاني ، على : www.almaany.com
- خالد التومي: الأزمة الليبية والمصالحة الوطنية، موقع المعهد المصري للدراسات، على : www.eipss.org
- عبيدلي العبيدلي: نجاح المصالحة الوطنية، موقع الرؤية العمانية، 2015/4/30 ، على : www.alroya.com
- الفيتوري شعيب، من أجل نجاح المصالحة الليبية، 2021/4/21، موقع العربي الجديد، على : www.alaraby.com
- تحديات تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا " أبرزها السلاح المنفلت " تقرير منشور بتاريخ 2021/4/7 على موقع قناة ليبيا218 ، www.218TV.com
- موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، www.ICTJ.org
- موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسانية ، www.OCHOR.com
- الصفحة الرسمية للأستاذ الدكتور الكوني علي اعبودة على منصة الفيسبوك
- حلقات " حديث مع المصالحة"، تقديم الدكتور يوسف شاكونة، على قناة سلام على اليوتيوب.